مورفولولوجية المجتمع المدني في الجزائر

الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن برقوق /الأستاذة: جهيدة شاوش اخوان

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية /جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

الملخص:

المورفولوجيا هى علم دراسة الشكل والبنية، وفي هذه المقال سنحاول دراسة شكل المجتمع المدني الجزائري وتحليل مختلف البنى المشكلة له، وذلك بهدف فهم طبيعة هذا المجتمع وأبعاده البنيوية من أجل التمكن من تفسير مستوى أدائه لوظائفه وأدواره المنوطة به، والتحديات الإستراتيجية التى أصبح يجابهها في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التى تعيشها الجزائر على وقع العولمة وما ينتج عنها من تطور المجتمع وزيادة الوعى والمواطنة على غرار شعوب العالم من جهة، ومن جهة أخرى في سياق تزايد مطالب الإصلاح والتغيير والتحول نحو مجتمع أكثر ديمقراطية وحرية وعدالة، تحسبا لما يجري في البلدان العربية من أحداث يسميها البعض "الربيع العربي".

Résumé :

La morphologie est l'étude de la forme et la structure, et dans cet article nous allons essayer d'étudier la forme de la société civile algérienne et analyser ses différentes structures, afin de comprendre la nature de cette société et les dimensions de l'ordre structural, et pour saisir le niveau de performance de ses fonctions et les rôles qui lui sont confiées, et les défis stratégiques qui deviennent existant à cause des changements dilemmes sociaux et politiques en Algérie sur l'impact de la mondialisation et le développement résultant de la sensibilisation de la communauté et l'augmentation et à la citoyenneté en tant que peuples du monde, d'une part, d'autre part dans le contexte des exigences croissantes de la réforme et le changement et la transition vers une société plus démocratique, de liberté et de justice, en prévision de ce qui se passe dans les pays arabes des événements appellent d'autres "printemps arabe".

مقدمة:

لطالما شكل المجتمع المدني رهانا أساسيا في التحول السياسي والاجتماعي الجزائري، وعنصرا مفصليا يمكن من خلاله أن نستشف طبيعة النظام وأهدافه وطموحاته وخططه لمشروع مجتمع المستقبل، ويمكن هنا أن ندلل على ذلك مثلا بتعديل الدستور في سنة 1989 وما صاحبه من قوانين تفسح المجال أمام المواطنين لتأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات... إثر أحداث أكتوبر1988، والتي تشبه إلى حد كبير ما يسميه البعض بأحداث الربيع العربي التي تعيشها عديد من الدول العربية، وتعيش الجزائر على وقعها سلسلة من الإصلاحات التي تمهد لتحول جديد في المسار السياسي والاجتماعي الجزائري، وقد راهنت الدولة في هذه المرحلة أيضا على تعديل قوانين الجمعيات والأحزاب والانتخابات...، وبغض النظر عن طبيعة هذه الإصلاحات ومدى عمقها ودقتها في إصابة أصل الداء، ومعالجة الإشكالات الحقيقية بالأساليب المناسبة، فإن موقع الشاهد هنا هو مدى أهمية المجتمع المدني في إحداث التغيير.

إن أهمية المجتمع المدني ليست تحصيل حاصل وإنما هي نتاج مرتبط بمدى فاعلية مؤسساته المختلفة في الساحة الاجتماعية، ومدى أدائها لأدوار المجتمع المدني الحديث التي تكمل الجهود الحكومية، وتغطي جوانب قصور الدولة وعجزها، وتضبط جوانب تطرفها...، غير أن أداء هذه الأدوار مرتبط بطبيعة هذه البنى وخصائصها البنيوية، ولهذا سنحاول في هذا السياق إلقاء الضوء على البنية المورفولوجية للمجتمع المدني الجزائري، وانعكاساتها على وظيفته في رسم ملامح الواقع الاجتماعي.

ماهية المجتمع المدني:

عرفت المجتمعات الإنسانية المجتمع المدني كظاهرة تاريخية منذ قرون عديدة قبل أن يظهر المصطلح في سياق فلسفات التنوير التي عرفتها أوربا منذ القرن السابع عشر، وذلك في خضم حركة اجتماعية تغييرية واسعة شملت الثقافة

والسياسة والاقتصاد وأنماط العلاقات الاجتماعية جسدت في النهاية النهضة الأوربية الحديثة. ومنذ ظهوره شهد المفهوم سلسلة من التغييرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة، وباختلاف المجتمعات وتغير ظروفها من جهة أخرى؛ ويمكن من خلال القراءة التحليلية النقدية لمفهوم المجتمع المدني إدراك ارتباطه بسيرورة التطور الليبرالي الغربي.

وقد تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظريات العقد الاجتماعي؛ حيث كان مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءا على العقد الاجتماعي. ومن أبرز مفكري هذه النظريات: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو. كما تناول المفهوم كل من هيجل، ماركس، توكفيل، إضافة إلى فلاسفة عصر النهضة مثل مونتسكيو، سبينوزا، آدم فرجيسون...الخ. وقد ساهم كل منهم في تحديد دلالات مفهوم المجتمع المدني ومكوناته.

وبعد اختفاء مفهوم المجتمع المدني لعدة عقود أعاده المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي للظهور مجددا، حيث اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاءا للتنافس الإيديولوجي؛ فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية. ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي بأنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة[1].

وبعيدا عن الغوص في الفلسفات المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني يمكن الاتفاق على تعريف المجتمع المدني من خلال جملة من المقومات والخصائص هي:

- **المؤسسية أو التنظيم الجماعي:** فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إذ يتشكل المواطنون في مؤسسات أو تنظيمات جماعية مختلفة في شتى المجالات التي قد تهم المواطن أو المجتمع، ويمكن أن ينضم الفرد إلى عدد غير محدود من هذه المنظمات.
- **الحرية أو الطوعية:** إن الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وهنا تختلف منظمات المجتمع المدني عن

المنظمات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تلقائيا بحكم المولد والإرث (كالدولة والقبيلة والعشيرة..).

- **الاستقلالية:** إن هذه التكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة.
- **الغاية والدور:** هذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنها لا تسعى إلى الربح المادي، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا.
- **المنظومة الأخلاقية:** ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وقيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني الجزائري:

ليس هناك اتفاق على تنميط معين لمكونات المجتمع المدني الجزائري، وقد اختلفت الدراسات التي اهتمت بهذا المجال، على قلتها، في وضع تقسيم منطقي موحد أو متقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى البنى المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري كما يلي:

أولا: الأحزاب:

يذهب المؤرخون إلى إرجاع بداية الحركة الوطنية والنشاط الحزبي في الجزائر إلى سنة 1919 وإن كانت تلك البداية محتشمة[2]، وبحلول سنة 1930 كان للجزائر كل أشكال الأحزاب السياسية تقريبا، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار[3]، وقد برزت في هذه الفترة ثلاثة تيارات رئيسية هي:

- ✓ التيار الاستقلالي: (نجم شمال إفريقيا الذي تحول فيما بعد إلى حزب الشعب)
- ✓ التيار الاندماجي: (اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين) .

- ✓ التيار الإصلاحي: (جمعية العلماء المسلمين).

ثم انصهرت جهودها وتوحدت تحت راية جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة التحريرية.

وبعد الاستقلال تبنت الدولة بشكل صريح الأحادية الحزبية ومنعت الجمعيات ذات الطابع السياسي، وذلك لأن الدستور الجزائري كان يمنع صراحة إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وهو ما دفع التكتلات السياسية إلى ممارسة نشاطها السياسي ومواصلة نضالها المعارض للنظام سرا أو تحت ستار منظمات جمعوية ذات توجهات مختلفة منها الإصلاحية والدينية والثقافية والاجتماعية، ولهذا يمكن اعتبار أن التعددية الحزبية في الواقع لم ترتبط بالتعديل الدستوري الذي نجم عن أحداث أكتوبر 1988، فالنشأة الحقيقية لأهم الأحزاب في الجزائر كانت خلال فترة الأحادية الحزبية، أي منذ السنوات الأولى للاستقلال، والبعض منها يعتبر نفسه امتدادا لبعض المنضمات التي شكلت الحركة الوطنية أثناء فترة الاحتلال؛ غير أنها كانت تنشط بشكل سري، وخاصة تلك التيارات السياسية المعارضة ذات التوجه الإيديولوجي الأمازيغي أو الإسلامي. ومن بين هذه الأحزاب[4]:

- ✓ جبهة القوى الاشتراكية (FFS): تأسس في سبتمبر 1963 من طرف حسين آيت احمد.
- ✓ الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر(MDA): أسس في بداية الثمانينات من طرف الرئيس الأسبق احمد بن بلة.
- ✓ الحزب الاجتماعي الديمقراطي (PSD): يعد استمرارا للحزب الشيوعي الجزائري وحزب الطليعة الاشتراكية (1966)
- ✓ حزب العمال (PT): وهو نتيجة للنظال السري للتروتسكيين الجزائريين منذ بداية السبعينيات.
- ✓ الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) تعتبر نفسها امتدادا لسلسلة من الحركات الإسلامية السرية ابتداءا من جمعية العلماء.

- ✓ حركة النهضة الإسلامية : تأسست في 1974 وتستند في مرجعيتها إلى حركة الإخوان المسلمين العالمية.
- ✓ حركة المجتمع الإسلامي (حماس): تعود بداياتها إلى 1963 وقد برزت في السبعينيات باسم "جماعة الموحدين".

وبعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال دستور 1989 والذي نص في مادته 40 على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، سارعت الأحزاب والجمعيات لتنظيم نفسها حيث تم إنشاء العديد من الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي، حيث تجاوز عددها 67 حزبا مؤسسا ومصرحا به، وذلك وفقا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ويمكن تحديد ثلاث تيارات رئيسية توزعت عليها تلك الأحزاب، والتي عكست التوجهات الإيديولوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري هي التيار الإسلامي التيار الوطني والتيار اليساري (أو العلماني):

- ➢ **التيار الإسلامي**: وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد الإقرار بالتعددية الحزبية، بسبب العمق الشعبي الذي تمتلكه، ويتجلى ذلك من خلال نتائج الانتخابات المحلية التشريعية والرئاسية التي جرت في مرحلة التعددية الحزبية. وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة النهضة الإسلامية، وحركة المجتمع الإسلامي.
- ➢ **التيار الوطني**: ويضم بالأساس جبهة التحرير الوطني، بعد أن سمحت لكل التيارات التي كانت تنشط بداخلها بالتحول إلى جمعيات سياسية، وواصلت بعد الانفتاح السياسي حيث تحولت إلى تنظيم كباقي الأحزاب، مع احتفاظها بكل إمكانياتها ومكتسباتها كحزب حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود[(5)].

- **التيار اليساري**: ويتميز بضعف مرجعيته التاريخية والشعبية، ولكن بقوة نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي أصبح مؤخرا أزيد بكثير من حجمه الانتخابي[6]. مثل جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكي وحزب العمال.

ولكن بعد مرور بضعة سنوات من العمل والنشاط الحزبي تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون، وتم تأكيد ذلك في دستور 1996، في مادته 42 والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ويجب التقيد بمجموعة من المبادئ، ومن ثم صدر الأمر رقم 97-09 في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث أضيفت شروط قانونية وقيود جديدة فيما يخص تأسيس الأحزاب، والتي طالبت الأحزاب المعتمدة بجعل تسمياتها وأسسها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون، وكنتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من الأحزاب من الترشح للانتخابات وذلك لفقدانها نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 9 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات[7].

وفي ظل الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد توقيف وإلغاء المسار الانتخابي لأولى انتخابات ديمقراطية (ديسمبر1991)، والتي كان يرتقب فيها نجاح التيار الإسلامي، وكان ذلك سببا في انتكاس التجربة الديمقراطية الوليدة، واشتعال فتيل الأزمة التي أدخلت الجزائر في "عشرية سوداء" عانت فيها الجزائر ظروفا صعبة على جميع المستويات والأصعدة. في ظل هذه الأزمة فرضت الدولة قانون الطوارئ الذي منعت من خلاله المظاهرات والتجمعات ...و صادرت حرية التعبير والمبادرة. ويمكن تصنيف الأحزاب في هذه المرحلة العصيبة بناءا على مواقفها من السلطة ومدى قربها من الحكومة في ثلاث اتجاهات:

- أحزاب السلطة: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي.
- الأحزاب الموالية للسلطة: حركة مجتمع السلم، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

- والأحزاب المعارضة للسلطة: جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، حركة النهضة.

في هذه المرحلة أوقفت وزارة الداخلية اعتماد أحزاب جديدة في حين تلاشت الأحزاب الصغيرة، وظهر إلى الوجود ائتلاف حكومي شكلته بعض الأحزاب إثر تشريعيات جوان 1997، ثم تعزز هذا التكتل بعد رئاسيات 1999 لدعم برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتنفيذ برنامجه الذي يرتكز على عدة مشاريع أهمها الوئام المدني والإنعاش الاقتصادي واسترجاع مكانة الجزائر وهيبتها الدولية، حيث تحول هذا الائتلاف إلى ما يعرف بالتحالف الرئاسي المكون من ثلاثة أحزاب (وهي: حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم)، والذي استحوذ على الساحة السياسية وأصبح يشكل الشجرة التي تغطي الغابة، حيث تتقاسم الحقائب الوزارية وتحوز على أغلبية المقاعد في البرلمان.

وقد شكل قانون الأحزاب محورا أساسيا من محاور الإصلاحات الأخيرة، وهو الأمر الذي سمح بإعادة فتح المجال لاعتماد أحزاب جديدة، أصبحت تتسارع في وضع ملفاتها قبل الاستحقاقات المقبلة، حيث تم خلال بضعة أشهر اعتماد عشرين حزبا جديدا قبيل تشريعيات 10 ماي 2012.

ثانيا: النقابات العمالية:

لقد كان لطبقة العمال الجزائريين تجربة نضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، ومن ثم أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية منذ عام 1956 وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA). وعند استقلال الجزائر فرضت الدولة مرشحيها لإدارة النقابة، مما منعها من ممارسة أعمالها بكل حرية واستقلالية عن الحزب الحاكم، وقد خلق هذا الوضع جوا من التوتر أدى إلى تعطيل نشاط النقابة وعدم الاعتراف بنشاطها[8].

ونظرا لنقص التجربة النقابية، واستمرار الضغوط والسيطرة، وتدخل الحزب في كل نشاط وشؤون الدولة، وكرد فعل على هذه الضغوطات شهدت الجزائر عدة اضطرابات سنة 1964، ولقيت هذه الاضطرابات مساندة المركزية النقابية، ورغم الرقابة المفروضة والضغط الممارس من قبل السلطات، إلا أن العمال ظلوا يراهنون على ضرورة اشتراكهم في التسيير مع المطالبة بتعميم تطبيق التسيير الذاتي ليشمل كل القطاعات. ولم يمنع خضوع النقابة للسلطة من تنظيم العمال إضرابات حتى بدون موافقة هياكل النقابة، وقد كانت خطورة هذه الإضرابات العمالية تتمثل في كونها تهدد شرعية النظام الذي يدعي الالتزام بمبادئ الاشتراكية. ولهذا تمكن العمال من افتكاك بعض المكاسب النوعية من الدولة التي كانت تسعى للحفاظ على السلم الاجتماعي، أو بعبارة أوضح على الصورة الاشتراكية الثورية للنظام.

وقد ظل العمل النقابي محتكرا من قبل النقابة التاريخية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) حتى نهاية الثمانينيات، غير أن الوضع تغير بسرعة بعد صدور القانون 40-14 المؤرخ في 2 جويلية 1990 والخاص بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني، أسستها مختلف الفئات الأجيرة التي بادرت بمغادرة صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكوين نقابات مهنية مستقلة. لقد لجأت النقابات المستقلة إلى العديد من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة، دفاعا عن مكانة الفئات الأجيرة المختلفة وخاصة منها الفئات الوسطى (أساتذة الجامعة، معلمون، أطباء، موظفون ...الخ)، والتي عرفت وضعيتها تدهورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية...، وذلك بسبب التحولات العديدة التي عاشها **المجتمع** الجزائري في منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

ما يلفت الانتباه في هذه النقابات العمالية المستقلة التي برزت بعد الإعلان عن التعددية، أنها في أغلبيتها نقابات موظفين، اقتصرت على قطاع الخدمات (الصحة، التعليم، الإدارة.....الخ) بعيدة عن العمل الصناعي الذي لم يلجأ عماله

إلى تكوين نقابات إلا في حالات قليلة لم تتمكن من الصمود مع الوقت كما هو الحال بالنسبة للكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة COSYFOP على سبيل المثال أو النقابات المحلية والقطاعية كالاتحاد الديمقراطي للعمال UDT التي بدأت تجربتها في القطاع الصناعي العمومي بولاية تيزي وزو قبل اختفائها؛ مما يعني أن جزءا كبيرا من مصاعب هذه النقابات كان مرتبطا، من دون شك، بالوضعية التي آل إليها القطاع العمومي الصناعي بوجه عام. نفس الشيء بالنسبة إلى عمال وعاملات القطاع الخاص الذين بقوا من دون تأطير نقابي يذكر، رغم أهميتهم على مستوى التشغيل، أهمية مرشحة للزيادة مع الوقت في ظل الخيارات الاقتصادية والسياسية السائدة الداعمة لاقتصاد السوق ولدور أكبر للفاعل الاقتصادي الخاص، الوطني منه والأجنبي. بالطبع، التطور الذي يعرفه عالم الشغل غير الرسمي حاليا في الجزائر وما يميزه من بطالة وتهميش مسا قطاعات واسعة من الشباب، يجعل هذه التجربة النقابية الجديدة، رغم أهميتها، ذات عمل إدماجي محدود، لتظل فئات واسعة من المواطنين دون إطار تمثيلي يتم التعبير من خلاله في علاقاتها بالمؤسسات الرسمية كالبرلمان ومن دون إمكانية للمشاركة المنظمة، الدائمة والسلمية في الشأن العام[9]. وعلى الرغم من التعددية النقابية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية، بسبب نشأته في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة[10].

ورغم الاعتراف بالنقابات العمالية ونقابات أرباب العمل منذ 1990، فإنها لم تتحول كلها إلى شريك مفاوض كطرف اجتماعي مقبول للسلطات العمومية، فتجربة الثنائية والثلاثية رغم أهميتها لم تعرف مشاركة كل النقابات المعترف بها قانونا، فلحد الساعة لازالت النقابة القديمة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA) هي النقابة الوحيدة التي تحتكر المشاركة في هذا النوع من التفاوض الرسمي الذي يضم نقابات أرباب العمل والحكومة، ويدرس الكثير من

الملفات الاقتصادية والاجتماعية الهامة بشكل غير منتظم حتى الآن بما فيها قضية رفع الأجور والخوصصة...الخ[11].

ولئن كانت النقابات العمالية تحتل الصدارة في المجتمع المدني إلا أن ما يعوق عملها في الجزائر هو إصرار السلطة على الأحادية النقابية. بالإضافة إلى الطابع السياسي الذي اتخذه العمل النقابي منذ حرب التحرير، حيث انصرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الدفاع عن مطالب سياسية، ولازالت هذه الممارسة سائدة إلى اليوم إذ تميل القيادة المركزية لهذا التنظيم إلى الانشغال بالسياسة والمقايضة السياسية مع السلطة عوضا عن صرف جهودها إلى الدفاع عن حقوق العمال خاصة في الظرف المتميز بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي ساد نظامها من قبل[12].

على العموم يعتبر العمل النقابي عملا محدودا في الجزائر، ولم تتمكن الحركة النقابية في أي مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الجزائري من أن تكون قوة مركزية، بل كانت دوما تابعة لمراكز القرار السلطوي، ويتضح ذلك مع تنامي دور القطاع الخاص وتفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، والتي تنعكس بالضرورة على طبقة العمال، فقد عجزت الحركة النقابية عن التواجد في المنشآت الخاصة. بالإضافة إلى وقوعه تحت التأثير الإيديولوجي والسياسي، فالاتحاد العام للعمال الجزائريين على مر تاريخه كان يعاني من تجاذبات اليسار الشيوعي والوسط الوطني، وفي الآونة الأخيرة عرف صعود بعض المحسوبين على التيار الإسلامي واللذين استطاعوا احتلال مواقع متقدمة في صفوفه[13].

ثالثا: الجمعيات والمنظمات الأهلية

لقد تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت إبان فترة الاستعمار تدرجيا بعد الاستقلال لينصهر ما تبقى منها في بوتقة الحزب الواحد الذي كان

يرفض صراحة أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره، وأنشأ لذلك منظمات جماهيرية ذات طابع وطني تشتغل تحت وصاية الحزب وتأطير هياكله، وتنشط هذه المنظمات الجماهيرية مختلف المجالات، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين- الاتحاد الوطني للفلاحين- الاتحاد الوطني للشباب- والمنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين...

وبعد إصدار قانون الجمعيات 90/ 31 الصادر سنة 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية والمهنية والثقافية...، وقد بلغ عددها خلال فترة وجيزة أكثر من اثني عشر ألف جمعية، ليبلغ في سنة 2000 حوالي 56500 جمعية محلية و1000 جمعية وطنية، وحسب جرد 31 ديسمبر2010 فقد بلغ عددها 1005 جمعية وطنية و88700 جمعية محلية[14]، وتضم الجمعيات الوطنية 208 جمعية تنشط في تنظيم المهن و146 في قطاع الصحة، أما الجمعيات التي تمثل مصالح الأسرة الثورية فلا تشكل إلا 9 جمعيات فقط.

غير أن معظم هذه الجمعيات غير فاعلة، وأن نسبة قليلة منها تنشط فعلا، ومعظمها لا يشتغل إلا ظرفيا في المناسبات، وتميل الجمعيات المحلية إلى الطابع الخدمي، في حين تقترب الجمعيات الوطنية من النشاط السياسي ومحاولة التأثير في صناعة القرار، كما أن الملاحظ أن البعد الديني حاضر في جل أصناف هذه الجمعيات. غير أنها على العموم لا تشكل جماعات ضاغطة بمعنى الكلمة.

وقد أعيد مؤخرا في إطار الإصلاحات الجارية النظر في قانون الجمعيات وأدخلت عليه بعض التعديلات، هذه الأخيرة التي يحذر بعض الحقوقيين والمحامين من تبعاتها، معتبرين أن القانون الجديد يشكل تراجعا كبيرا في مجال الحريات التي افتكها الجزائريون قبل أكثـر من عقدين، ونكسة للمجتمع المدني الذي كان يتطلع لانفتاح أكبر مع التغيرات التي يشهدها العالم العربي.

وعلى العموم يمكن الإشارة إلى أبرز أنماط الجمعيات والمنظمات الأهلية في الجزائر:

1.منظمات حقوق الإنسان

لقد اهتمت الدولة بمجال حقوق الإنسان لدرجة جعل لها النظام وزارة خاصة، ثم بدلها بـ"مرصد وطني لحقوق الإنسان"، غير أن المرصد لم يكن سوى وسيلة لتمويه تلك الخروقات المتكررة لحقوق الإنسان، والتي طالما نددت بها مختلف التنظيمات المهتمة بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك منظمة العفو الدولية. وذلك من خلال تكذيب أخبار هذه الانتهاكات، واختصار حجمها إلى بضعة "تجاوزات" تكاد تكون عادية لأنها معروفة في كل بلدان العالم، حتى في أوقات السلم[15].

وتحظى هذه المنظمات باهتمام ثلاث فئات نخبوية هي: فئة المحامين، فئة الجامعيين وفئة الأطباء، إلى جانب تيار اليسار والحركة الثقافية البربرية اللذان يستثمران في هذا المجال بشكل بارز وحيوي، وقد أنتج هذا الاهتمام مجموعة من التنظيمات الحقوقية ومن أهمها:

- **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان**: أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، وهو وزير سابق في عهد الرئيس بن بلة، وتعتبر منظمة سياسية معارضة للنظام، ويرى البعض أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.
- **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان:** وتظم مجموعة عناصر مثقفة، وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث أكتوبر 1988، كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

وهناك أيضا **جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان**[16].

ولعل من أبرز القضايا التي اهتمت بها أيضا منظمات حقوق الإنسان في الجزائر في الآونة الأخيرة: قانون الأسرة، قضايا المفقودين، أوضاع السجناء،

انتهاك الحريات العامة، إلغاء حكم الإعدام، رفع قانون الطوارئ...، إلى جانب بعض المطالب التي طرحتها الحركات البربرية.

1. المنظمات الطلابية:

كانت الحركة الطلابية منذ نشأتها مدرسة تدرب فيها الكثير من المناضلين وخطوا بين أحضانها خطواتهم الأولى في الحياة العامة، منذ إنشاء أولى مكاتب جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين، والتي كانت حينئذ مجرد تنظيمات ذات طابع ودي انخرط فيها عدد كبير من أولئك الذين سعوا بعد سنة 1930 لبعث حركة الشباب الجزائري ومنهم فرحات عباس. ثم تطورت الحركة الطلابية بعد ذلك فاتخذت طابعا سياسيا مافتئ يتبلور مع الحركة السياسية، ومع حلول سنة 1943 تحولت حركة الطلبة إلى ممارسة النشاط السياسي بالرغم من اقتصار ذلك الانضمام على الجمعيات الأهم وهي: جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية وجمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين[17].

وقد ظهرت في أهم جمعيات الطلبة المسلمين نشاطات سياسية طلابية كانت امتدادا لنشاط الأحزاب المناهضة للاستعمار، وكانت السيطرة على جمعيات الطلبة المسلمين تشكل رهانا تنافست الأحزاب على كسبه[18].

وهو الوضع الذي استمر خلال الثورة وبعد الاستقلال أيضا؛ حيث طغى على المنظمات الطلابية النشاط السياسي والحزبي حيث استغلها الحزب الواحد أثناء الفترة الاشتراكية في دعم الأفكار الاشتراكية والترويج لها، ولا تزال أغلب المنظمات الطلابية إلى يومنا هذا تنشط تحت رعاية أحزاب سياسية وتمثل امتدادا لها، وتشكل بالنسبة لها مجالا لاستقطاب جمهور من الشباب الجامعي وتدعيم قاعدتها الشعبية بفئة جديدة من الشباب الجامعي.

لقد كانت الحركة الطلابية التي كانت محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى حتى بداية السبعينيات إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة

في المجتمع الجزائري. فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات لا تتفق بالضرورة مع قراءات السلطة. قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية. كانت مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للاطروحات القريبة من النموذج التنموي الرسمي ذو النزعة الاقتصادوية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية خلال عقد السبعينيات[19].

ورغم تطور عدد الطلبة والجامعات في الجزائر، وظهور الكثير من التنظيمات الطلابية بعد انفتاح الساحة السياسية، إلا أن الحركة الطلابية فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها، وتحولت اهتمامات هذه الشريحة الحيوية في البلاد إلى مشاكل الجامعة في حد ذاتها، وابتعدت نوعا ما عن قضايا الوطن والأمة، وقد سيطر طلاب الحركة الإسلامية على هذا القطاع بشكل كبير بحيث أصبحت التنظيمات الوطنية الأخرى والتنظيمات المحسوبة على التيار البربري هامشية، ولا تؤثر في الساحة الطلابية، وغطى الاتحاد العام الطلابي الحر والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، واللذين يدوران على التوالي في فلك حزبي حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، على باقي التنظيمات خاصة في مطلع عشرية التسعينيات، وأصبحا هما الناطق باسم الحركة الطلابية والمفاوض أمام الإدارة[20].

1. المنظمات النسائية

لقد تطور وضع المرأة في الجزائر وتزايد حضورها في المجالات العمومية؛ إذ يكاد لا يوجد أي مجال لم تقتحمه المرأة، وقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تحتل مناصب رائدة في مختلف المجالات الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية، مقارنة بنظيراتها في العالم العربي، فكانت الوزيرة والنائبة البرلمانية ورئيسة الحزب والوالية...غير أن ذلك لم يكن نتيجة نظال نسوي، إذ تكاد كل الأوساط

الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسألة مفادها أن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الجزائري، سواء الاقتصادية الاجتماعية وحتى الثقافية، إذا ما استثنينا ذلك الحوار الذي جرى بقوة عن تعديل قانون الأسرة (الصادر سنة 1974) المستمدة أحكامه من الشريعة الإسلامية، تعديل كان محل صراع حاد بين مؤيد ومعارض.

ويرى البعض أن ما اكتسبته المرأة الجزائرية إنما يدخل في إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهتمة بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة، الثابت أن التنظيمات النسوية عجزت عن تأطير المرأة الجزائرية رغم أن نصف ديمغرافية الجزائر هي من النساء، ففي الأوساط الجامعية أو عالم الشغل نادرا ما نجد حركة نسوية تناضل بشيء من الخصوصية، ناهيك عن عالم الريف الذي بقي بعيدا جدا عن الحراك الاجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد اعتماد دستور 1989، وقد يرجع هذا العجز إلى اقتصار هذه التنظيمات على النشاط النخبوي المتمركز في المدن الكبرى[21].

ومثال ذلك الإصلاحات الأخيرة التي اقترحتها الدولة المتمثلة في إجبار الأحزاب منح المرأة بالضرورة نسبة الثلث من القوائم الانتخابية للتمكن من دخول المعترك الانتخابي.

2.منظمات الأسرة الثورية

ظهرت بعض هذه المنظمات إلى الوجود منذ السنوات الأولى للاستقلال بهدف حماية حقوق مختلف الشرائح التي تمثل الأسرة الثورية، وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر. وهي على العموم منظمات ذات تمثيلية عالية وتمتلك هياكل قاعدية وممثلين في معظم ولايات الوطن، ولها مكانة وقوة سياسية معتبرة، وكثيرا ما كان لها أدوار تاريخية في دعم السلطة ومساندتها.

وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين منذ 1963 من طرف المجاهد "إبراهيم حشاني"، بهدف الدفاع عن متقاعدي جيش التحرير الوطني وذوي الحقوق من أبناء وأرامل الشهداء وحماية مصالحهم المادية والمعنوية، وقد أخذت المنظمة بعدا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا، حيث سعت للحفاظ على روح الثورة والقيم الوطنية، وتمتلك هذه المنظمة قوة أمام السلطات خاصة إذا تعلق الأمر بالثوابت الوطنية والرموز التاريخية.

وفي سنة 1989 ظهرت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء وهي من الجمعيات الفاعلة على الساحة السياسية بسبب نشاطاتها وحضورها، وتسعى هذه المنظمة إلى تعزيز مكانة أبناء الشهداء ودعم مواقعهم في النظام السياسي، وقد كان من بين أبناء المنظمة الكثير من الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، ويشغلون فيه مراكز قيادية، كما يتواجدون في مختلف المجالس الشعبية الوطنية وأعضاء في مجلس الأمة[22].

وتشمل الساحة السياسية حاليا عدة منظمات مثل:

- ✓ المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- ✓ التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء.
- ✓ المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.
- ✓ اتحاد أبناء الشهداء.
- ✓ اتحاد أبناء المجاهدين.

3.منظمات أرباب العمل:

بالموازاة مع الخوصصة وما رافق التحول نحو اقتصاد السوق من آليات تسمح بظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر بدأت العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل تظهر على الساحة الاقتصادية والسياسية، محاولين في ذلك أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا وحتى السياسي عموما، بالموازاة مع النقابات العمالية، ورغم الفارق النضالي

التاريخي بينهما إلا أن منظمات أرباب العمل استطاعت كقوة اقتصادية ضاغطة أن تحجز لها مكانا في إطار جلسات التفاوض والمشاورات الثنائية والثلاثية التي دأبت الحكومة على إجرائها، إلى جانب حضورها داخل هياكل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة.

وقد نظم كبار أرباب العمل الجزائريين (120 رب عمل في مختلف القطاعات يشغلون أزيد من 128000 عامل) أنفسهم في "منتدى رؤساء المؤسسات" الذي ظهر إلى الوجود سنة 2000، ويضم إلى جانب أرباب العمل الخواص مؤسسات القطاع العمومي التابعة للدولة، وقد تحول هذا المنتدى إلى فضاء للحوار والنقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بشكل وثيق بعمليات الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال الندوات والدراسات التي يقوم بها لصالح المؤسسة الاقتصادية[23].

4.المنظمات الشبانية

لقد مثل الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الشباب الجزائري طيلة الثورة، وغداة الاستقلال أولت الجزائر مسألة تنظيم وتأطير الشباب اهتماما بالغا من قبل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، الذي أسس منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني، والتي عملت تحت إشراف الحزب. ومع منتصف السبعينيات وبالتحديد سنة 1975 تاريخ انعقاد الندوة الوطنية الأولى للشباب تم توحيد كل الفئات الشبابية تحت راية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وضم آنذاك الطلبة الجامعيين والطلبة الثانويين والكشافة وشباب الأحياء. ولما كان الصراع على أوجه في الأوساط الطلابية، وبعد قراءة سياسية للتركيبة الشبابية انفتحت قيادة البلاد على الفئة التي كانت تبدي تحمسا أكبر للبرنامج الاشتراكي وهكذا عرفت سنوات السبعينات إلتفاف الشباب حول مبادئ وأهداف الثورة، وأثمر هذا التحالف بين القيادة السياسية والقاعدة الشبابية جملة من الإنجازات كالطب المجاني، وديمقراطية

التعليم، وبناء القرى الاشتراكية، وحملات التطوع الفلاحي... في حين انحازت فئات أخرى وخاصة الطلابية منها إلى بناء قوة معارضة تمثلت أساسا في الشباب الإسلامي وشباب الحركة البربرية، ودارت بينها حوارات عنيفة وصلت حد الإقتتال (أحداث بن عكنون 1980[24].

لقد كانت التنظيمات الشبانية من أولى أشكال التنظيم الجمعوي في الظهور، حتى وإن كانت هذه التنظيمات من صنع الإدارة في بداية الأمر، بغرض إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب آنذاك، ويأخذ بتوجيهات الإدارة كأهداف وبرامج يراهن عليها، ويعمل على تجسيدها بما يقدم له من إمكانيات مادية وبشرية ومالية.

غير أنه وعلى العموم فإن روح التنظيم والمبادرة الحرة التي تقدمها الجمعيات لمنخرطيها، تشكل فضاءا ملائما لاكتشاف المواهب والقدرات القيادية في أوساط الشباب، فالنشاط يسهل ويعود الشباب على الاتصال فيما بينهم، ويشعرهم بأهميتهم في المجتمع، ويزيد من تمتين أواصر المواطنة وحب الوطن، ويرغبهم في العمل الجماعي، وخدمة بعضهم البعض على أساس الانقياد للكفاءات وليس للعلاقات الخاصة أو الجهوية المقيتة[25].

ولكن هذه التنظيمات لم تستطع إيجاد مجال مستقل للعمل بعد أن سمح القانون بتحولها إلى منظمات حرة غير هادفة للربح، بل بقيت مرتبطة بالإدارة، بدلا من البحث في مجال أوسع وأرحب يمكنها من الحركة والمبادرة بالجديد في ميدان التنشيط. ولذلك فالحركة الجمعوية في ميدان الشباب –خاصة المرتبطة بمؤسسات الشباب– لم تتمكن من تجاوز جدران هذه المؤسسات، تحت مقولة خدمة الصالح العام لنيل المساعدة والتأطيرية، ما جعل من هذه الجمعيات شبه إدارة موازية، تنفذ برامج ومهام الإدارة، أكثر من برامج ومهام التنظيم الحر[26].

5.الجمعيات والمنظمات المحلية

تحتل العاصمة (أكبر ولاية) الصدارة من حيث عدد الجمعيات المحلية بـ7001 جمعية، تليها بجابة بـ4844 جمعية، ثم الجارة تيزي وزو بـ4709 جمعية، تليها وهران بـ3735 جمعية، وباتنة بـ3078 جمعية. وتحتل ولاية تندوف (35 ألف ساكن) مؤخرة الترتيب من حيث عدد الجمعيات المسجلة بـ206 جمعية، وقبلها غليزان بـ330 جمعية وعنابة بـ566 جمعية فقط[27].

ويطغى على هذه الجمعيات على العموم الطابع الخدمي، حيث تنتشر في المدن وحتى القرى العديد من الجمعيات التي تهتم بتقديم المساعدات المادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو التكوينية لفئات مختلفة من أفراد المجتمع مثل مساعدة الفقراء أو النساء الماكثات في البيوت أو الأطفال أو المرضى أو ذوي الاحتياجات الخاصة...، وبالرغم من أعدادها الهائلة على المستويات المحلية غير أن معظمها جمعيات وهمية تختفي بعد أولى العراقيل التي تواجهها، كما أنها تفتقد إلى الاستمرارية في العمل وتمارس نشاطها بشكل ظرفي مناسباتي، ولهذا فإن تأثيرها في المجتمع جد بسيط وذلك مرتبط بمحدودية إمكانياتها، وضعف مستوى التأطير لدى هياكلها ولأسباب وعوامل عديدة أخرى.

رابعا: الزوايا والطرق الصوفية:

تختلف الطرقية عن التصوف بأنها ليست تجربة فردية بل جماعية، وقد يكون غالبا في أصلها أحد المتصوفة، وهي تتخذ شكل أخويات دينية لها طقوس وهياكل معينة؛ إذ يأتي أحد العقلاء ويقترح طريقة، ويضع شروطا للانتساب الذي يكون بصفة فردية. لقد بدأ الانتشار الفعلي لهذه التنظيمات والجمعيات بعد سقوط الأندلس حين أصبح الخطر المسيحي على الشمال الإفريقي داهما، في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، وهكذا انتشرت عشرات الطرق.... واليوم هنالك عشرات من الطرق والأخويات الدينية المنتشرة في شتى

أنحاء الجزائر، وبعضها-إن لم يكن معظمها- لها امتدادات خارج الحدود باتجاه الشرق وباتجاه المغرب العربي، وباتجاه العمق الإفريقي...

وقد مارست الأخويات الدينية والطرق المؤسسة لها دورا مركزيا في تاريخ الجزائر الحديث، بخاصة في إشعال الثورات الفلاحية وقيادتها، فمعظم الثورات التي عرفتها البلاد منذ حكم الأتراك وحتى نهاية الحكم الفرنسي كانت بشكل أو بآخر مرتبطة بواحدة من تلك الأخويات التي لعبت دور حزب سياسي حقيقي يخضع لسلطة مركزية قوية، توحد بين أعضائه عقيدة دينية وفكرية قوية[28].

ومن أهم الطرق المنتشرة في الجزائر: الطريقة القادرية، الشاذلية، السنوسية، الدرقاوية، العليوية، الطيبية، التيجانية، المريدية، والمرابطية.

أما الزوايا فتشتمل على مجموعة من العناصر تتكون غالبا من ضريح لأحد الأولياء الصالحين أو أحد أقاربه، وقاعة للصلاة، وقاعة لإعطاء الدروس، وزنزانات صغيرة يحل فيها الطلاب أو السياح، وتستضيف عابري السبيل من المحتاجين أو المعوزين أو المشردين[29]. وتتعدد وظائف الزاوية إلى جوانب مختلفة؛ فهي محل للعبادة ومنتدى للثقافة ومأوى للسلم يأتيه الناس من الضواحي القريبة والبعيدة، وهي ملجأ للمضطهدين ومنزل لراحة المسافر، وكل ذلك يجري تحت رعاية شيخ الزاوية. إن المبادئ الاجتماعية والدينية التي تقوم عليها الزاوية لا تشجع على تجميع الأموال؛ فهي تهتم بالدرجة الأولى بنشر الثقافة وتعاليم الإسلام لكن هذه الوظيفة الاجتماعية تسخر لأعمال اقتصادية ضرورية للحياة الاجتماعية كحماية القوافل وتحصيل الزكاة وغيرها[30]. وقد انتشرت الزوايا بشكل كبير منذ عهد الأتراك، وتقول بعض الإحصاءات أن عدد الزوايا في الجزائر حاليا يفوق خمسة آلاف زاوية. لقد كان للزوايا دور كبير ونفوذ قوي خاصة في المرحلة الاستعمارية باعتبارها الملجأ الوحيد للحفاظ على الدين ونشر اللغة العربية، خاصة في القرى والأرياف. ورغم الدور الذي كانت تقوم به غير أنها لاقت مواجهة شرسة من جمعية العلماء المسلمين ابتداءا من عام 1930، فقد رأت

فيها هذه الأخيرة "إسلاما غامضا" متقوقعا يرفض الانفتاح والتطور والتشبع بأفكار النهضة، واستمرت المواجهة بينهما كنوع من المواجهة بين "إسلام المدينة" و"إسلام الريف" .

ولم يكن للزوايا دور بارز في الجزائر المستقلة حتى سنة 1991 أين انعقد في الجزائر العاصمة أول ندوة وطنية حول الزوايا، وذلك في محاولة واضحة لتوظيف الزوايا حتى تلعب دورها في كبح جماح الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، وبخاصة في أوساط الفلاحين، ولاستعادة تاريخها العريق حتى تكون عنصر توازن ضمن الخريطة السياسية الجديدة في البلاد التي أصبحت تعج بالتنظيمات والأحزاب، خاصة تلك التي لها توجهات دينية من جهة أخرى[31].

إن القوة التي عادت بها الزوايا والطرق الصوفية بفعل الدعم الكبير الذي تحظى به من طرف الدولة، تدل على الدور السياسي الكبير الذي تلعبه هذه الطرق الصوفية والتي تحظى بعناية فائقة من طرف الدولة، وقد كشفت جل المواعيد السياسية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة الدور الفعال الذي لعبته هذه البنى التقليدية في رسم المشهد السياسي من خلال دعمها للرئيس المترشح (بوتفليقة) في انتخابات 1999 و2004 ومساهمتها في ترجيح كفته. كما أعلنت هذه الطرق عن دعمها ومساندتها لتمديد حكم الرئيس لولاية رئاسية ثالثة، حيث أنه أعاد الاعتبار للطرق الصوفية والزوايا، وفتح أمامها المجال للتعبير عن مواقفها من كل الاستحقاقات السياسية. وهو ما يدل على العلاقة الوطيدة بين السلطة والطرق الصوفية التي باتت من المؤسسات الدينية التي يصعب تجاوزها في رسم سياسة البلاد، وأن دعمها لأي مشروع سياسي أصبح ضروريا ويعطي الكثير من المصداقية لأي خطوة سياسية.

ملامح البنية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني الجزائري:

إن أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى في دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم الذي لا يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي. كما نسجل حضور المؤسسات التقليدية بشكل لافت، رغم التقلص الكبير في نوعية أدوارها، فالطرق والزوايا مثلا لازالت تمتلك سلطة كبيرة لدى مريديها وأتباعها، غير أنها لم تعد تمارس تلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية...التي كانت منوطة بها منذ قرون، كما أنها لم تعد إلى الواجهة السياسية إلا بتوجيه من السلطة، كما فقدت المساجد صفتها المدنية التقليدية التي كانت تمتلكها في عهود سابقة، ومع ذلك فهي لا تزال تستخدم كمجالات للهيمنة على الرأي العام (وخاصة منه الريفي).

كما أن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها هو ضعف الاستقلال والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، وهذا الأمر راجع بالدرجة الأولى إلى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من سلطة (أو تسلط) النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة. إن من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري والعربي عموما في الواقع هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الإتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها[32].ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون.

كما يرجع ذلك بالدرجة الثانية إلى ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني، فجل هذه المؤسسات مثلا تعتمد على الدولة ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل،

وتعجز عن إيجاد أطر تنظيمية للاستقلال المادي وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة من أجل الحصول على حصتها من المساعدة والدعم. وهي إلى جانب ذلك عاجزة عن وضع برامج واستراتيجيات عمل موضوعية ودقيقة وواضحة (أو براغماتية) فمعظم الأحزاب مثلا لا تمتلك برامج واضحة ودقيقة وإنما رؤية عامة أو خطوطا عريضة، ولا يزال زعماء الأحزاب عندنا مثلا يعدون الشباب في حملاتهم الانتخابية بالزواج والعمل والسكن... دون آليات موضوعية واستراتيجيات محددة كإن بطريقة سحرية.

ومن جهة أخرى يمثل الاستقطاب تحديا من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري، إذ يرى البعض أن المجتمع المدني هو مجتمع "عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين (marginals) أو المستضعفين (powerless) في أي مجتمع معاصر[33]. والواقع أن المواطن الجزائري لا يميل إلى جمع بطاقات الانخراط والعضوية في الأحزاب أو النقابات ولا الجمعيات، فبالرغم من تعدد وتنوع منظمات المجتمع المدني وانتشارها في مختلف المدن والقرى، فإنها لا تستقطب المواطن للانخراط فيها، ولا تحوز على ثقته، بل ينظر إليها بعين الريبة ويراها كمجموعات تخدم مصالحها فقط وتسعى للوصول إلى السلطة.

وينعكس ضعف الاستقطاب على مستوى التمثيل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما نلمسه مثلا في عجز هذه المنظمات عن تأطير الحركات الاحتجاجية، وعلى رأسها الإضرابات العمالية التي تعجز النقابات عن تعبئتها وتوجيهها، فقليلا ما حققت دعوات النقابات العمالية للإضراب استجابات قياسية وسط العمال وذلك بسبب ضعف التمثيل. وهو الأمر عينه بالنسبة للحركات الاحتجاجية لمختلف شرائح المجتمع والتي لا تندرج تحت أي تنظيم مدني يمثلها ويتفاوض باسمها مع ممثلي النظام. هذه الوضعية سببها توجه جهود

المنظمات المدنية وتحيز أهدافها إلى أعلى هرم السلطة وليس للأسفل؛ فالخطأ الذي تقع فيه النخبة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية عموما هو انشغالها بالصراع على السلطة وإهمالها لدعم وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية، وهو الأمر الذي جعلها نخبا تتعاطى السلطة ولا تتعاطى سياسة المجتمع، ولهذا تمكنت بعض الحركات الإسلامية في كثير من الأحيان من الاستحواذ على شرائح هامة من الجماهير بسبب قربها من جذور المجتمع. وهو أيضا ما يفسر نزوع هذه المنظمات إلى العمل المناسباتي المرتبط غالبا بالمواسم الانتخابية، أو الأحداث ذات الأهمية الوطنية أو الإقليمية، وعدا ذلك فمعظمها يدخل في سبات عميق خارج هذه المواعيد.

هذا وتتميز البنى المدنية بضعف الثقافة الديمقراطية داخلها؛ فهذه التنظيمات تعمل تحت قيادة أفراد بعينهم لمدة سنوات وعقود، تماما كحال النظام، ولا يتم فيها التداول على السلطة مثلا إلا في حالات شاذة مرتبطة بعوامل خارج السيطرة؛ فمعظم رؤساء الأحزاب مثلا لا يزالون في مناصبهم منذ سنوات وعقود وبعضهم منذ تأسيس أحزابهم (مثل آيت احمد، سعيد سعدي، لويزة حنون...)، إلا من توفي منهم (مثل محفوظ نحناح،) أو من تعرض لعملية انقلابية (مثل مهري، بن فليس، جاب الله،...)، وهو أمر ينسحب على مختلف التنظيمات المدنية الأخرى سواء النقابات أو المنظمات الوطنية وحتى الجمعيات المحلية. كما أنها لا تمارس أبجديات الديمقراطية من خلال النقاش الحر واحترام التنوع والاختلاف والرأي الآخر، وكثيرا ما طالعتنا وسائل الإعلام عن تنصل مناضلي وأعضاء منظمات مدنية عن تصريحات ومواقف قادتها في قضايا محلية أو إقليمية، أو ما نلاحظه في السنوات الأخيرة من انقسامات وانشقاقات وحركات تصحيحية في صفوف هذه التنظيمات.

الخاتمة:

لقد كانت التنظيمات المدنية التقليدية التي عرفها المجتمع المدني الجزائري منذ قرون تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها. و كانت تتسم بالطابع الطوعي والاستقلالية، وتهدف إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، و تسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة. ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام، وهو ما يمنحها الطابع المدني.

غير أن المنظمات المدنية في الجزائر المستقلة عرفت تراجعا كبيرا، فقد كانت الحركات السياسية والنقابية والفكرية في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال، رغم أنها لم تكن قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني[34].

ويرتبط هذا التراجع بشكل كبير بطبيعة الدولة ونظام الحكم منذ فجر الاستقلال والذي يتسم بالطبيعة العسكرية، ما جعله يعمد إلى محاولة السيطرة على الحراك الاجتماعي من خلال الهيمنة على مختلف التيارات الفكرية والبنى الاجتماعية والمؤسسات المدنية التي قد تؤثر فيه، وتوجيهها بما يخدم إيديولوجية الدولة من خلال صهرها في قالب وحدوي يمثله الحزب الحاكم.

ورغم المحاولات التي بذلت منذ عام 1989 لتوسيع دائرة الحكم والسلطة والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت في النهاية هي المسيطرة على دواليب الحكم[35]. واستمرت الثقافة السياسية الرسمية السائدة في رفض استقلالية الفاعلين الاجتماعيين، مواطنين كانوا أو جماعات منظمة أو

مؤسسات ممثلة. لم يتجه النظام في هذه المرحلة إلى استخدام منظمات المجتمع المدني للهيمنة على المجتمع بشكل عام كما في المرحلة السابقة عن التعددية، غير أنه وبالمقابل لم يسمح لها بالنمو والتطور خشية تحولها إلى قوة ضاغطة قد تحد من سلطته.

لم تنظر الدولة إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك في التنمية يكمل جوانب النقص فيها، بل لطالما رأت فيه منافسا يجب تحجيمه. وهو ما جعل المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة لم يتمكن من لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفد المجتمع من الإمكانيات الكامنة في هذه التنظيمات بالقدر المطلوب، ما جعلها تفقد مصداقيتها بالنسبة للمواطن الذي يستمر في التعبير خارجها عن مطالبه واحتياجاته. إن الاحتجاجات العديدة التي عرفها الشارع الجزائري من قبل مختلف الفئات والمستويات وبكل أساليب الاحتجاج المشروعة وغير المشروعة لم تكن في غالبيتها العظمى مؤطرة من قبل منظمات المجتمع المدني على اختلافها وكثرتها، بل على العكس فقد حاولت هذه الأخيرة اعتلاء موجات هذه الاحتجاجات وادعاء الوصل بها، طمعا في كسب مكانة ما في الوسط السياسي سواء بين المؤيدين أو المعارضين.

❖ هوامش البحث

(1) Roger Gerard schwartzenberg: **Sociolologi politique**, éd5, Montchrestien, Paris cedex15,1998, p73.

(2) الأمين شريط: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 6.

(3) أنيسة بركات: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 185.

(4) بشكل أكثر تفصيلا في هذا الصدد أنظر: اسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 155.

(5) خولة كلفاحي: **التحول الديمقراطي في الجزائر**، ضمن ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر- بسكرة (20–11–2005)، ص186.

(6) اسماعيل قيرة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص174.

(7) نور الدين حاروش: **الأحزاب السياسية**، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص 135.

(8) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، ط3،دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 180.

(9) عبد الناصر جابي: **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001، ص 158.

(10) المرجع السابق، ص 159.

(11) عبد الناصر جابي: **تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر**، في الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، ص 18. بتاريخ:22-02-2012، من موقع:
www .pogar.org/publications/civil/…/algeria-a.pdf

[12] محمد هناد: **الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية**، مجلة الديموقراطية، العدد 17(يناير 2005)، ص 116.

[13] محمد بوضياف: **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، 2010، ص82.

[14] حسب تصريحات وزير الداخلية والجماعات المحلية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني في ختام مناقشة قانون الجمعيات.

[15] محمد هناد: **النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استمرار**، في: عبد الله حمودي (مشرفا): **وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998، ص 105.

[16] أيمن ابراهيم الدسوقي: **المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة- الحصار– الفتنة)**، مجلة **المستقبل العربي**، عدد259 (9-2000)، ص67.

[17] غي برفيليبي :**النخبة الجزائرية الفرانكوفونية**، ترجمة م. حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص153.

[18] المرجع السابق، ص.ص، 200. 201.

[19] عبد الناصر جابي: **الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع**، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، جامعة الجزائر، ص 8.

[20] محمد بوضياف: مرجع سبق ذكره، ص 86.

[21] المرجع السابق، ص 84.

[22] المرجع السابق، ص 86.

[23] عبد الناصر جابي: **تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[24] محمد بوضياف: مرجع سبق ذكره، ص30.

(25) أحمد بوكابوس: **الحركة الجمعوية وواقع التنظيمات الشبانية**، في: نورية بن غبريط-رمعون ومصطفى حداب: **الجزائر بعد 50سنة حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية 1954-2004**، وقائع ندوة وهران (20-21-22 سبتمبر 2004)، منشورات crasc، 2008، ص75.

(26) احمد بوكابوس: مرجع سبق ذكره، ص 74.

(27) لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية:
http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar

(28) جورج الراسي: **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 212.

(29) المرجع السابق، ص 227.

(30) محفوظ سماتي: **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، ترجمة محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، 2007، ص65

(31) جورج الراسي: مرجع سبق ذكره، ص 233.

(32) حول أثر الدولة الريعية في إعاقة تطور المجتمع المدني العربي أنظر: (بدون اسم): **تغييب المؤسسات التعليمية وانكفاء المثقفين العرب أبرز عوامل الشلل، الديمقراطية ليست الشرط الوحيد لتفعيل المجتمع المدني**،، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، جامعة قطر (14- 16 مايو 2001)، ص4.

(33) سعد الدين إبراهيم: تقديم لسلسلة **دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، القاهرة، 1995، ص 06.

(34) الطاهر لبيب: **هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي**، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص.ص354. 357.

(35) أيمن ابراهيم الدسوقي: مرجع سبق ذكره، ص74.